أَثَرُ النِّيَّةِ فِي التَّوْجِيهِ النَّحَوِيِّ عِنْدَ العَرَبِ (الأَفْعَالُ أُنْمُوذَجاً)

الباحث: حيدر علي عمران **أ. د. حيدر فخري ميران**

مديرية تربية بابل **جامعة بابل**

haideralbrrak@yahoo.com

مُلخّص البحث

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمدٍ وآله الطيّبين الطاهرين، وبعدُ:

فلَمَّا كانت اللغةُ اجتماعيةً، كان من أهمّ عناصر الفهم والإفهام نيَّةُ المتكلِّمِ وقصده، وهذا البحث يعرضُ أثرَ النيَّةِ على ضوء الدراساتِ النحويَّةِ بوصفها سِمةٍ مهمةٍ من سِمات التفكير النحويِّ، ويكشِفُ عن مدى اعتماد النحويينَ عليها في تحليل النصوص اللغوية، وتقعيدها؛ ويُبيِّنُ أنَّ لقصدِ المتكلمِ دوراً في التأويل النحويِّ لا يمكن إغفاله والتغاضي عنه.

وقد جاءت مسائل هذا البحث مرتَّبةً بحسب أسبقيَّتها في كتاب (شرح الرضي على الكافية)، واعتمد البحث على أمّات المصادر القديمة والحديثة، وكتب الخلاف النحوي، ثم الخاتمة التي تضمّنت أهم النتائج التي خلُص إليها البحث، فقائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحيّة: نيَّة، قصد، إرادة، سيبويه، النحويون، عامل.

Abstract

When the language was being social, the most important elements of understanding and learning is the intention of the speaker and his purpose. This research exhibit the effect of intention on the shadow of the lingual studies as being describes as an important character of the grammatical thinking. Furthermore, it detects the extent of grammarians' dependence on this item in the analysis of the lingual texts and their complexity. It shows that the intention of the speaker has a role in the grammatical interpretation that cannot be ignored or omitted.

The problems of this research have arranged according to their priority in (the explanation of Al-Radhi on Al-Kifayah). This research is relied on the original old and up to date references, as well as on the books of the grammatical arguments. Eventually, the conclusion includes the most prominent results that came out by this research, than the list of references and revisions.

Key words: intension, purpose, willing, Sibawih, grammarians, factor.

المسألة الأولى: نيَّة المتكلم تكرير الفعلِ (الاشتغال):

المنصوب على شريطة التفسير نوع من أنواع الحذف، غير مرادٍ، ومستغنىً عنه، ولو ظهر في الكلام لكان قبيحاً، وغير مستحسن، ومنه (باب الاشتغال)؛ وذلك تمشياً مع القاعدة التي رسموا حدودها، وهي: لا يجوز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر [١] .

فإذا جاء في أول الكلام اسمٌ تلاه فعل فيه ضمير يعود على ذلك الاسم، فيجوز في ذلك الاسم الرفعُ، نحو: زيدٌ ضربتُهُ، فيكون (زيدٌ) مبتدأ، والفعل المشغول بضميره في محل رفع خبر، والرفع في مثل هذا أجود؛ لأنه لا يحتاج إلى إضمار [٢].

ويجوز فيه النصب، نحو: زيداً ضربتُه، فإذا نُصِبَ دخلَ في باب المفعول به المنصوب بفعل محذوف لا يجوز إظهاره، والفعل الذي يليه يفسِّره، وهذا ما ذهب سيبويه قائلاً: ((إنَّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يفَّسره، كأنّك قلتَ: ضربتُ زيداً ضربتُه، إلاّ أنّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره)) [٣] .

وذَكرَ الكسائي أنَّ الناصب للاسم المشغول عنه هو الفعل الظاهر نفسُه بناءً على إلغاء عمله في الضمير العائد (٤).

ويرى الفراء أنَّ الناصب له هو لفظ الفعل المتأخر عَنْهُ، وعمله يكون في الضمير والاسم المشغول عنه معاً، إذ قال:((وقد قَالَ بعضُ النحويين: زيدًا ضربتُهُ، فنصَبَهُ بالفعلِ كما تنصبه إِذَا كان قبله كلامٌ، ولا يَجوز ذَلِكَ إلا أن تنوي التكرير، كأنَّه نوى أن يوقعَ الضربَ عَلَى زيدٍ قبل أن يقع عَلَى الْهَاء، فلمّا تأخر الفعل أدخل الْهَاء على التكرير)) (٥).

فاشترط لهذا الفعل العمل في الاسم الواقع قبله أنْ تكون نيَّة المتكلم تكريره، وبهذه النيَّة يكون عمله في الاسم أولاً، وبعد ذلك في الضمير، وعمل الفعل في الضمير هو ما اختلف فيه مع شيخه الكسائي؛ لأنَّ الأخير ألغى إعراب الضمير.

وذكر أبو علي الفارسي أنَّ البغداديين يرون بالرؤية نفسِها ما يراه أصحاب الكوفة من أنَّ الاسم المشغول عنه منصوب بالفعل الظاهر (٦) .

ومن العرض السابق يتضح أنَّ المسألة خلافيَّةٌ، وعرضت كتب النحويين لهذا الخلاف، وبيَّنت حُجَّة كلٍ منهما، فمذهب البصريين واضح في قول سيبويه، وحجتهم فيه، لا يجوز نصب الاسم الظاهر بالفعل نفسِه؛ لأنَّ الفعلَ المفسِّرَ عوض عن الناصب ودالٌّ عليه، فوجب إضماره استغناءً بالفعل الظاهر عنه، وكذلك أنَّ الفعل لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ؛ لأنَّه اشتغل عنه بضميره، ولكيلا يبقى المعمول بلا عاملٍ ، وأنَّ (ضربتُ) يتعدى إلى مفعول واحد، وقد تعداه، ولا سبيل إلى نصبِ مفعولٍ آخر، فجُعل الظاهر تفسيراً له، ومذهب الكوفيين ما رآه الفراء، وخرَّجوا ذلك، أنَّ الضمير في المعنى هو الظاهر(زيداً)؛ لذا وجب أن يكون منصوباً بالعامل نفسِهِ، فيكون فائدة وقوع الفعل على الضمير بعد وقوعه على الظاهر المتقدم على نيَّة تكرار العامل لتأخره ؛ تأكيداً لإيقاع الفعل على الضمير(٧).

ورُدَّ مذهبُ الكوفيين، بأنَّ المانع من إعمال الفعل نفسه هو تعديه إلى الظاهر والمضمر معاً؛ لأنَّه قد استوفى مفعوله بتعديه إلى ضميره، واشتغالِه به (٨).

وما ذهب إليه البصريون والكسائي يحتاج إلى وقفة، فما قاله البصريون يحتاج إلى تقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه، وأنَّ إضمار الفعل هو بالحقيقة إضمار جملة من فعل وفاعل؛ لأنَّ قولك: زيداً ضربتُهُ، تقديرها: ضربتُ زيداً ضربتُهُ، وهذا التقدير يؤدي إلى أن تكون جملة (ضربتُ) توكيداً لفظياً لجملة (ضربتُهُ)، وظاهر الجملة لا يُوحي من قريب ولا من بعيدٍ بتوكيد الكلام؛ والذي منعهم من كونها تفيد التوكيد قولهم: أنَّ الظَّاهِر لا يؤكَّد بالمضمر؛ لضعفه ، أو لأنَّ المضمر أعرف منه، فلا يصِحُّ أنْ يكونَ مبيِّنًا له (٩).

وأنَّ القولَ بحذف الفعل في مثل هذه الجملة مخالفٌ للقياس؛ لأنَّ الفعل لا يحذف إلاَّ بدليل يتقدمه يشير إلى ذلك المحذوف، ولم يتقدم دليل على حذفه في هذا الباب، وذلك تخلصاً من وجود معمول من غير عامل، وفي هذا قال ابن أبي الربيع: ((اعلم أنَّ نصبَ هذا الاسم بإضمار فعلٍ يُفَسِّرُهُ ما بعده خارجٌ عن القياس؛ لأنَّه لا يُحذَفُ الشيء حتَّى يتقدَّمَ من اللفظ، أو من قرائن الحال ما يدلُّ على الفعل، وأمَّا أنْ يُحذَفَ الفعلُ على شريطة التفسيرِ، فخارجٌ عن القياس)) (١٠).

واعترض الدكتور فاضل السامرائي على هذا؛ لأنَّ الحذف الواجب في الصناعة النحوية عنده، لا يشترط فيه الدليل (١١).

والحقيقة أنَّ تقدير المحذوف في هذا الباب أملته نظرية العامل على النحويين؛ لتسويغ النصب؛ لأنَّهم يريدون اطِّراد قاعدة تنصُّ على أنَّ لكلِّ معمول عامل أو العكس (١٢).

وما قاله الكسائي من أنَّ الضمير مُلغى لا يصمد أمام التحقيق؛ لأنَّ الضمير اسمٌ، والأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل، وكذلك قد يكون الشاغلُ ظاهراً لا ضميراً، نحو: زيداً ضربتُ غُلَامَه، فَلَا يَجوز إلغاؤه [١٣].

ومن تحليل ما ذهب إليه البصريون والكسائي، نجد أنَّ همَّهُم منصبٌ على تفسير الحركة الإعرابية، وأنَّهم لم يلتفتوا إلى جانب المعنى؛ للتخلص من هذا المشكل الحاصل من وجود معمول من غير عاملٍ، وأمَّا ما قاله الفراء من أنَّ نيَّة المتكلم تكرار الفعل، فهو يتفق كثيراً مع المعنى؛ لأنّ التفسير على وفقِ هذا المفهوم يُدْخلُ الجملة في عِداد التوكيد، إذ أنَّه بيَّنَ القيمة الدلالية للتركيب، بيد أنَّه لم يراعِ جانب اللفظ والصنعة النحوية، كما وصف ابن يعيش ذلك بقوله :((وإن كان من جهة المعنى صحيحاً، فإنَّه فاسد من جهة اللفظ، وكما تجبُ مراعاة المعنى، كذلك تلزم مراعاة اللفظ)) [١٤] .

فكان تطبيقه لقاعدة الإعراب فرع المعنى مبتوراً؛ لأنَّه لم يبيِّن المعنى الوظيفي للضمير، ولم يجعله من التوابع الخمسة، ومعرفة هذا المعنى للكلمة يكون كافياً في إعرابها إعرابًا صحيحًا على شرط اللغة [١٥] .

وما قاله البصريون اعتمد على جانب اللفظ، وأزهق روح المعنى؛ لتطردَ قواعدهم، وما قاله الكوفيون نتج عنه إهمال اللفظ، والاهتمام بجانب المعنى فقط.

وطرق الباحثون المحدثون هذا الباب، فأدلى الدكتور المخزومي بدلوه، وذهب مذهب الفراء في أنَّ الناصب للاسم المشغول عنه هو الفعل نفسُه، ونُصب على المفعولية، وقُدِّمَ للعناية والاهتمام به، ولكنَّه أشار إلى أنَّ الضميرَ لا يصلح أن يكون مفعولاً، وإنَّما هو توكيدٌ لفظيٌّ [١٦].

وطرح أحد الباحثين سؤالاً، نقله عن كتب النحويين القدماء في هذا الباب، وهذا السؤال قد شغل الباحث أيضاً، وهو كيف يمكن الجمعُ بين قولِهم: محذوف غير مرادٍ ومُستغنى عنه، ولو أُظهِرَ لصار عيبًا في الكلام، وقولِهم بوجوبِ تقديرِ فعْلٍ ناصبٍ للمفعولِ به المتقدم، لأنه لا يُوجَدُ منصوبٌ بلا ناصبٍ وما بعدَه قد نَصبَ ضميرًا، ولا يَقوَى هو نفسُه على نصبِ ضميرٍ بعدَه واسمٍ قبلَه يعودُ عليه الضميرُ [١٧] .

فيُجاب عن هذا السؤال، بما أجاب به الدكتور خليل أحمد عمايرة، بعد أنْ تعرض لهذا الأسلوب، في أكثر من موضع[١٨]، وفصلَّ القول فيه، وبيَّن نظرة النحويين القدماء المعتمدة على نظرية العامل والمعمول التي تهتم بجانب اللفظ ،وتهمل جانب المعنى، فبحث باب الاشتغال بحثاً وصفياً، وصنَّفه تحت عنوان (الاشتغال من أساليب التوكيد)، ويرى أنَّ أول القواعد المعيارية التي كانت مسؤولة عن إيجاد باب الاشتغال هي أنَّ المظهرَ لا يؤكَّدُ بِمضمرٍ، فلم يرتضِ هذه القاعدة، بل ذهب إلى أنَّها:((أمرٌ معياريٌّ لا تُقرُّه اللغة بل تسيرُ على خلافِه)) [١٩].

فالظاهرُ يجوز أنْ يؤكَّدَ بالمضمر، ولا مانعَ من ذلك؛ لأنَّ جواز ذلك يخدم المعنى، وخلُص إلى أنَّ الضمير في حقيقةِ أمره هو الاسمُ الظاهر من حيثُ الدلالةُ، ويعودُ عليه، وما كان الضميرُ في مثلِ هذه الجملة إلاَّ ليؤكِّدَ الاسمَ المتقدِّمَ توكيدًا لفظيًّا [٢٠].

وأنَّ إرادة المتكلم توكيد جزء من المعنى ممثلاً بجزء من الجملة، وهو المفعول به، فقدمه، وهنا تكمن قصدية المتكلم، وإرادته، وأنَّ القيمة الدلالية للتركيب هي التوكيد، فجملة: زيدًا ضربْتُهُ، كانت في الأصل: ضربتُ زيداً، ثُمَّ أُريد الاهتمام بالمفعول به فتقدَّم، والعرب إذا أرادت العناية بشيء قدمته [٢١]، فصارت الجملة: زيداً ضربتُ، ثُمَّ أُريد لهذا الاسم مزيداً من التوكيد، فأكِّد بضمير الغيبة، فأصبحت الجملة: زيدًا ضربْتُهُ، ويكون إعراب الجملة على النحو الآتي:

زيداً: مفعول به مقدم، لغرض التوكيد، وضربتُ: فعل ماضٍ مع فاعله، والهاء: ضمير متصل ذكر توكيداً للغرض من تقديم المفعول به [٢٢].

ويرى الباحث أنَّ قول الدكتور عمايرة يتوافق مع مبنى هذا التركيب ومعناه، فمن حيث المبنى أنَّها جملة فعلية واحدة مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً، والاسم المتقدم ليس معمولاً لعامل آخر، والضمير توكيد للاسم الظاهر، ومن حيث المعنى بيَّن الغرض من هذا الأسلوب، هو توكيد المفعول به بمؤكدين، وهما: التقديم، والزيادة [٢٣].

المسألة الثانية: نيَّة المتكلم، والفعل المضارع بعد (إذن):

انفردت (إذنْ) من بين أخواتها من حروف النصب بالإعمال والإلغاء؛ ذلك أنَّها شُبهت بباب ظنَّ، فيجوز فيها التقديم والتأخير والإلغاء [٢٤] .

وتعمل (إذن) عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما النصب في الفعل المضارع الواقع بعدها بشرط أن تكون جواباً، وواقعةً في صدر الكلام نحو: إذنْ أُكرمَكَ، فإن تأخرت ألغيت، نحو: أكرمُك إذن؛ لأنَّ المعمول لا يجوز تقديمه على عامله، وأن يكون منصوبُها فعلاً مستقبلاً؛ لأنَّ الناصب لا يدخل على فعل حالٍ، ولا يجوز الفصل بينها وبين منصوبها بغير القسم، أو (لا) النافية فإن فصل بغيرهما بطُل عملها، بخلاف أخواتها من حروف النصب، فإنَّه لا يفصل بينها وبين منصوبها؛ لأنَّها ملازمة لموضعها لا تفارقه [٢٥] ،

فمثال الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم، وبقاء عملها قول حسَّان بن ثابت [٢٦] :

إذَنْ واللهِ نَرمِيَهُمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطِّفْلَ من قَبْلِ المَشيبِ

ومثال الفصل بينها وبين منصوبها، بـ (لا) النافية، قوله تعالى: **ژ ٹ ٹ ٹ ٹ ژ** [٢٧]، بنصب(يؤتون)، فالفصل بـ(لا) لا يضرُّ كما جاز الفصل بين (أنْ) المصدرية ومنصوبها [٢٨].

ونقل أبن مالك وغيره، أنَّ الكسَائِيّ والفراء وَهِشَام أجازوا الْفَصْل بَين (إِذَنْ) وَمدخولها بمعموله، نَحْو: إِذَنْ زيداً أُكرم، و: إِذَنْ فِيك أرغب، فَفِي الْفِعْل حينئذٍ وَجْهَان: النّصب وَاخْتَارَهُ الكسائيّ، والرّفْع وَاخْتَارَهُ الْفراء وهشامٌ [٢٩] .

وذهب ابن بابشاذ إلى جواز الفصل بينها وبين منصوبها بالدعاء والنداء، وتبقى عاملة، نحو: إِذَنْ يَغفِرُ اللهُ لكَ يُدخِلَك الجنّة، و: إذن يا زيدُ أُكافِئَكَ، وعلل جواز ذلك، بأنَّ الدعاء والنداء اعتراضات لا تفصل بين العامل والمعمول؛ لذا تبقى (إذن) عاملة، ووافقه الرضي، وتبعه ابن أبي الربيع في النداء فقط [٣٠] .

وأجاز ابن عصفور والمالقي الفصل بالظرف والجار والمجرور، نحو: إذن في الدار أتيَكَ، و: إِذَنْ يومَ الْخميس أُكرمَك[٣١] ، والصحيح لا يجوز ذلك إلاَّ بالقسم والنفي؛ لعدم السماع في غيرهما [٣٢] .

ومذهب سيبويه في (إذن) إذا وقعت بين شيئين متلازمين الإلغاءُ لا غيرُ، وأشار إلى ذلك قائلاً: ((وأعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيءٍ الفعلُ معتمدٌ عليه، فإنَّها ملغاةٌ لا تنصبُ البتةَ)) [٣٣]، فتكون حشواً في الكلام؛ وذلك لاعتماد ما بعدها على ما قبلها، ومن ذلك توسطها بين المبتدأ والخبر أو ما أصله كذلك، نحو: أنا إذن أُكرمُك، والقسم وجوابه، نحو: والله إذن لا أقومُ، وكذا بين الشرط وجوابه، نحو: إنْ تأتِني إذنْ آتِكَ [٣٤] .

وذكر أبو حيان والسيوطي أنَّ الكسائي جوَّز نصب الفعل إذا وقع بعد اسم (إنَّ، وكان)، نحو: إنِّي إذنْ أُكرِمَكَ، و: كَانَ محمدٌ إِذنْ يكرمَك، ووافق الفراء شيخه فِي (إنَّ)، وَخَالفهُ فِي (كَانَ) فَأوجب الرّفْع، وأجاز هشام نصب الفعل بعد المبتدأ، نحو: أنا إذن أكرمَك [٣٥] .

وذهب سيبويه، إلى أنَّ (إذن) إذا وقعت بين فعل الشرط وجوابه، فيكون الفعل بعدها مجزوماً لا غير، نحو: إنْ تأتِني إذنْ آتِكَ [٣٦].

وخالفه الفراء فجوَّز في الفعل الواقع بعدها الجزم والنصب والرفع، وخرَّج هذا على نيَّة حرف العطف، وهذا ما جاء في قوله :((وَإِذا كَانَ قبلهَا جزاءٌ ، وَهِي لَهُ جوابٌ قلت: إِن تأتني إِذاً أُكْرِمُك ، وَإِن شِئْت: إِذاً أكْرِمَكَ ، وأُكْرِمْكَ [٣٧]، فَمن جزم أَرَادَ أكرمْكَ إِذاً ، وَمن نصب نوى فِي (إِذاً) فَاء تكون جَوَاباً ، فنصبَ الْفِعْلَ بِـ (إِذاً) ، وَمن رفعَ جعل (إِذاً) منقولة إِلَى آخر الْكَلَام ، كَأَنَّهُ قَالَ: فأكرمُك إِذاً)) [٣٨] .

والذي دعا الفراء بالقول بجواز النصب والرفع إلى جانب الجزم هو مفهوم النيَّة؛ لأنَّ نيَّة الحرف قبل (إذن) تسوِّغ الرفع والنصب، فالرفع اعتماداً عليه، والنصب اعتماداً عليها، وأثر النيَّة في هذا الموضع أنَّها جوَّزتِ النصب والرفع، وما ذهب إليه الفراء من جواز النصب أو الرفع في مثل هذا التركيب فيه نظر؛ لأنَّ ما بعدها معتمدٌ على ما قبلها، ولدخولها بين العامل وما عمِل فيه [٣٩].

وأثار النحويون قضيةً للنقاش في باب (إذن)، وهي تقديم معمول الفعل عليها، نحو: زيداً إذنْ أكرمُ، فالبصريون والفراء يمنعون إعمالها؛ لعدم تصدرها، وأجاز الكسائي الإعمال والإلغاء [٤٠] .

وأمَّا أبو حيان فقد نَهَجَ منهجاً آخراً في تناول مثل هذه القضية، فيرى أنَّه يجب على النحويِّ قبل الخوض في مثل هذه المناقشات أن ينظر إلى متكلمي اللغة إذا كانوا قد نطقوا بمثل هذه المسائل، فيكون بالإمكان إدخالها في نطاق البحث اللغوي، وإذا كانت من قبيل التمارين فتبعد عنه فهو يطبق هذا المنهج في مثل: زيداً إذنْ أكرمُ، فهذا النمط التركيبي لم يرد عن العرب [٤١].

وذكر السيوطي أنَّه يجوز إعمالها عند البصريين وإن تقدم معمول الفعل عليها، وخرَّجَ ذلك على وفق مفهوم النيَّة؛ لأنَّها وإن لم تتصدر في اللفظ، فالنيَّة بها التصدير؛ لأنَّ النيَّة بالمعمول المتقدم (المفعول به) التأخير[٤٢]، فما ذكره من أنَّها مصدرة في النيَّة التفاتة إلى البنية العميقة في مثل هذه الجملة على وفق المنهج التحويلي؛ لأنَّ مهمة العالم اللغوي لا تنحصر بالنظر إلى ظاهر اللغة، وإنَّما تتعداها إلى استنباط القواعد الأساسية للغة بأكملها [٤٣] .

وما ذكره السيوطي في مسألة تقديم معمول الفعل على (إذن)، وجواز إعمالها؛ لأنَّها في نيَّة التقديم، ومعمول الفعل في نيَّة التأخير فيه نظر؛ لأنَّه لا نصَّ عند البصريين في ذلك لا شعراً، ولا نثراً، وهذا ما أشار إليه أبو حيان[٤٤]، وإنَّما هو تخريج مفترض؛ لتسويغ إعمال (إذن)؛ لأنَّ من شروط إعمالها حقُّ الصدارة، ولم يجد مسوغاً يضمن له حقُّ الصدارة سوى مفهوم النيَّة.

ويرى الباحث أنَّ نيَّةَ المتكلم موجودةٌ في هذا الباب، وخصوصاً إذا سُبقت بحرف عطفٍ، فيكون للفعل بعدها النصب والرفع، أو جواز الجزم إلى جانب النصب والرفع في أسلوب الشرط إذا كان الكلام تاماً قبلها [٤٥] .

فالحركة الإعرابية تترجم ما يدور في نفس المتكلم، وذلك بحسب قصده، والمعنى الذي يريد أنْ يُؤمَهُ، فجواز الرفع والنصب إذا سُبقت بحرف، من مثل قولك: أنا أزورُكَ وإذنْ أنفعك، يكون باعتباريين مختلفين، فإذا قصد المتكلم بأنَّه ينفعه الآن لا في المستقبل رفع الفعل، ويترتب على هذا القصد أن تكون الواو عاطفة وعطفت ما بعدها على الخبر، وتكون (إذن) ملغاة، وإذا كان قصده أنَّه سينفعه في المستقبل نصب الفعل بعدها، وعليه يترتب أن تكون الواو استئنافية، وتكون (إذن) وما بعدها جملة مستقلة، وليس لها ارتباطٌ بالخبر [٤٦].

ويظهر قصد المتكلم ظهوراً جلياً في أسلوب الشرط، إذا تَمَّ الكلامُ قبل (إذن)، نحو : إن تأتني آتِك وَإذن أكرمك، فيجوز في الفعل بعدها الأوجه الثلاثة (الجزم والنصب والرفع)، والذي جوَّز هذه الأوجه هو قصد المتكلم، وما ينعكس على ذلك القصد من معنى، فالجزم على العطف على جواب الشرط، وإلغاؤها، ويكون المعنى من قصد المتكلم أنَّ الإتيان والإكرام مشروطان بإتيانه هو، والنصب على أنَّ (إذن) وما بعدها جملة مستقلة، والتقدير: إن تأتني آتِك، ثُمَّ قصدتَ إخباره أنَّك

ستكرمه في المستقبل، ورفع على أنَّ (إذن) تكون ملغاة، والتقدير: وأنا أكرمُك، ثُمَّ اقحمت(إذن) بين المبتدأ وخبره، فلم تعمل شيئاً [٤٧] .

المسألة الثالثة: رفعُ الفعل المضارع ونصبُهُ بعد (حَتَّى) متعلقٌ بقصد المتكلم:

يؤثر قصد المتكلم في صياغة القاعدة النحوية المتعلقة بعمل(حتى) في الفعل المضارع الواقع بعدها، ولا يمكن معرفة دلالة الجملة المنتظمة بوجود (حتَّى) من دون قرينة تعين على فهم المقصود، والقرينة المساعدة في هذا الباب هي قصد المتكلم.

فيرى سيبويه، ومن تبعه أنَّ (حتَّى) من عوامل الأسماء، فإذا دخلت على الفعل المضارع، فلا يخلو من أن يكون منصوباً أو مرفوعاً، فإذا نُصِبَ، فيكون نصبه بإضمار (أنْ) وجوباً بعدها؛ لأنَّ عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال؛ فتكون (أنْ) المضمرة وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بها [٤٨] .

وذكر الكسائي أنَّ (حتَّى) من عوامل الأفعال وهي الناصبة له، وإذا دخلت على الأسماء فيكون الاسم مجروراً بـ (إلى) ظاهرة أو مضمرة [٤٩] .

ونُقِل عن الفراء أنَّه فصَّل القول بـ (حتَّى)، فإذا دخلت على الفعل، فهي ناصبة له بطريق الأصالة من غير تقدير، وإذا ظهرت بعدها (أنْ)، فتكون توكيداً، وإذا دخلت على الاسم فيجرُّ الاسم بعدها بـ(إلى) التي نابت عنها، وذهب مذهبه بعض الكوفيين في الفعل، وخالفوه في الاسم، فهي عندهم خافضة للاسم بالأصالة، كما في الفعل تكون ناصبة بالأصالة[٥٠] .

وذكر ابن يعيش أنَّ ثعلباً يرى أنَّ نصب الفعل يكون بها؛ لقيامها مقام (أنْ)، وعلى هذا فقد خالف البصريين؛ لأنَّه نَصبَ بها لا بتقدير (أنْ) بعدها، وقد خالف الكوفيين؛ لأنَّ النصب عندهم بها أصالةً [٥١] .

والمتحصل من أراء الكوفيين أنَّ نصب الفعل بها أصالة عند جميع الكوفيين خلا ثعلب، وجرّ الاسم بعدها يكون إمّا بـ (إلى) ظاهرة ومضمرة وهذا رأي الكسائي، وإمّا بـ (إلى)؛ لنيابتها وهذا مذهب الفراء، وأمّا الجر بها نفسها، وهذا رأي الباقين منهم.

وما قاله الكوفيون يحتاج إلى مناقشة، لأنَّه لو كانت (حتَّى) هي الناصبة للفعل بالأصالة، وهي الجارة للاسم بالأصالة؛ لكان لها عمل في الاسم والفعل، وهذا ما لا نظير له في العربية، وأمّا مسألة النصب لمقام (أَنْ) مقامها، فلا يصمد أمام التحقيق ؛ لأنَّهم يجيزون ظهور (أنْ) بعدها توكيداً؛ ليتخلصوا من الجمع بين البدل والمبدل منه؛ والجمع بينهما غير جائزٍ كما هو معلوم، وأمَا الجر بغيرها، فهو يُبطلُ معنى (حتَّى)؛ لأنَّ الاسم بعدها من جنس ما قبلها، وما يُثبتُ أنّ (حتَّى) حرف جرٍّ دخولها على (ما) الاستفهامية، وحذف الألف منها، ولا يحذف ألفها إلاَّ عند دخول الجارِّ عليها [٥٢] .

و(حتَّى) الداخلة على الفعل المضارع لها معنيين، الأول: بمعنى (إلى أنْ)، وتسمى (غائية)، نحو: أنا أسيرُ حتَّى أدخلَها، أيْ: أنا أسيرُ إلى أَنْ أدخلَها، فالدخول غاية للسير، والسير يؤدي إلى الدخول، فما قبلها متصلٌ بها، وهي متعلقة به، ويكون ما قبلها مع ما بعدها قد وقعا [٥٣] .

والآخر: تكون فيه تعليلية بمعنى (كي)، وعليه يكون ما قبلها واقعاً، وعلةً وسبباً لما بعدها وزمنه يختلف عن زمنه، والفعل بعدها غير واقعٍ، نحو: أسلمتُ حتَّى أدخلَ الجنةَ، أي: أسلمتُ كي أدخلَ الجنةَ، فالإسلام قد وُجِدَ، وهو سبب في دخول الجنة، وعلى هذين المعنيين يكون الفعل بعدها مستقبلاً، وحكمه النصب [٥٤] .

وإذا رفع الفعل بعدها، فلا يخلو من أن يكون متصلًا أو منقطعاً عن الذي قبلها، فما كان متصلاً يكون ما قبلها وما بعدها قد وقعا ومضيا على حكاية الحال، نحو: سَرتُ حتَّى أدخلُها، بتقدير: سرتُ فدخلتُها، فالثاني اتصل بالأول بلا مهلة بينهما على معنى الفاء إذا عَطفتَ بها، فالدخول اتصل بالسير، والسير أدّى إليه، وما كان منقطعاً عمَّا قبلها، فما قبلها قد مضى، وما بعدها غير متصل به، وتراخى وجوده إلى زمن التكلم (الحال)، نحو: مَرِضَ حتَّى لا يرجونَهُ، أيْ: وحالتي هذه [٥٥] .

فتكون (حتَّى) ابتدائية، وغير عاملة في الحالتين، ففي الاتصال؛ لكونه ماضياً، والماضي غير معمول، وفي الانقطاع؛ لكونه حالاً، والحال لا تعمل فيه (حتى)؛ لأنَّها تعمل بإضمار (أنْ)، و(أَنْ) تخلصه للاستقبال [٥٦] .

وقد بيَّنَ الرضيُ بياناً جلياً ما لقصدِ المتكلم من أثرٍ في توجيه رفع الفعل المضارع بعد (حتَّى) ونصبه، وجعله قرينة مساعدة في ذلك، فإذا أرادَ المتكلم الإخبار عن شيءٍ في اللحظة الراهنة، أو عن ماضٍ على سبيل حكاية الحال وجب رفعه، وعليه تكون (حتَّى) ابتدائية، وما بعدها كلامٌ مستأنفٌ غير متعلقٍ بإعراب ما قبلها، وإذا قصد أنَّ ما بعدها سيقع نُصب الفعل بعدها، وأشار إلى ذلك قائلاً :((إذا أردنا أنْ نُبيّنَ متى يُرفع المضارع بعد (حتى) ومتى ينصب، قلنا: ذاك إلى قصد المتكلم، فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد (حتى) إمَّا في حال الأخبار، أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية، وجب رفع المضارع ... ، وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد (حتى) سيحصل بعد زمان الاخبار، وجب النصب)) [٥٧].

فالمنعم للنظر في نصِّ الشارح المحقق يرى أنَّ (حتَّى) تعتمد على قصدية المتكلم ، والمعنى الذي يريده هو الذي يحدد وجه الإعراب ، فرفع الفعل المضارع بعدها ونصبه يتعلق بالعمليات الذهنية التي ينبني عليها المعنى، أي إلى قصد المتكلم وما يدور في خَلَدِه ؛ ليشيرَ إلى الدلالات التي تتمخض عن (حتَّى) في التركيب، من مثل : سِرتُ حتَّى أدخل المدينة، فالمحدد للدخول من عدمه هو المتكلم الذي يُعدُّ قرينةً حالية، وبذلك يتبيَّنُ ارتباط الرفع والنصب بأغراض المتكلم ومقاصده، وعلى هذه الأغراض والمقاصد يتغيّر معنى الحرف من غايةٍ إلى علةٍ إلى ابتداء ، ولكُلِّ وجه معنًى لا يؤديه الآخر .

فنصب الفعل المضارع بعدها ورفعه يؤدي إلى اختلاف المعنى، فدلالة الرفع يُقصد بها أنَّ الفعل يختص بحالة إخبارية، ويُعطي خبراً مستقلاً غير مُعلق بشيء، ودلالة النصب يُقصد بها أنَّ الفعل يختص بحالة إنشائية، والفعل معلق دائماً [٥٨]، وهذا ما يرجّحه غرض المتكلم في تأدية المعاني المقصودة إلى المتلقي.

وبهذا التفت الرضي إلى أثر قصد المتكلم ودوره في صياغة القاعدة النحوية، وتحليلها، والتبادل في الوظيفة النحوية، فهو ربط بين القاعدة والسياق، ما يوجب صحة المعنى أو فساده استناداً إلى فهم ذلك القصد [٥٩]، وهذا ما يؤكد العَلاقة بين اللغة ومستعمليها، فاللغة وسيلة لتأدية ما يدور في ذهن المتكلم.

<u>المسألة الرابعة: رفع الفعل المضارع ونصبه بعد الفاء والواو مرهون بالنِّيَّة:</u>

من حروف العطف التي صرَّح النحويون بأثر نيَّة المتكلم وقصده في جملتها هي (الفاء، والواو، وأو) الداخلة على الفعل المضارع الواقع جواباً لنفي أو لطلبٍ، إذ تتغيَّر حركته، وتتغيّر دلالة الأداة تبعاً لقصد المتكلم وإرادته [٦٠] .

والفعل المضارع بعدها لا يخلو من أن يكون منصوباً أو غير منصوب، نحو: ما تأتيني فتحدِّثني، فيجوز في الفعل ما بعد الفاء النصب والرفع، والذي أباح هذين الوجهين هو قصد المتكلم وإرادته، فإذا أراد بالفعل المضارع بعدها أن يكون داخلاً ومشتركاً فيما يدخل فيه ما قبلها خرج من النصب إلى الرفع، ويكون التقدير: ما تأتيني وما تحدِّثُني، على الاشراك

بين الأول والآخِر، أو رفعه على إضمار مبتدأ تكون الجملة الفعلية خبره، إذ التقدير: ما تأتيني فأنت تحدِّثُنا، وإذا أراد المتكلم عدم اشراك الفعل الثاني مع الأول نصبه [٦١].

ويكون الناصب له (أنْ) المضمرة وجوباً؛ لأنَّ حروف العطف غير مختصة؛ لدخولها على الأسماء والأفعال، وغير المختص لا يعمل، فنوى المتكلم بالفعل الأول أن يكون مصدراً مقدَّراً؛ لعدم إرادته إدخال الفعل الثاني في حكم الأول، وعلى عدم هذه الإرادة تحول الفعل الأول إلى اسم (مصدر مقدر)، فقبح أن يعطف عليه الفعل الثاني، وفي هذا قال سيبويه:((فنوى (أنْ)؛ لأنَّ الفعلَ معها اسمٌ))[٦٢]، فتكون (أنْ) مع الفعل مصدراً مؤولاً ، فيعطف اسم على اسمٍ ، وهذا تأويل جميع ما انتصب في هذا الباب [٦٣] .

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: **(لاَ تَفْتَرُواْ على الله كَـــذِبًا فَيُسحِتَكُم بِعَذَابٍ)**[٦٤]، فيجوز في الفعل(يُسحتكم) الجزم على إرادة العطف، واشراكه مع الفعل الأول في الحكم، والنصب على الجواب بـ (أنْ) المضمرة؛ لنيَّة المتكلم معنى المصدر في الفعل الأول، وإلى ذلك أشار الأخفش قائلاً: ((وإنَّما نُصِبَ هذا؛ لأنَّ الفاء...، من حروف العطف فنوى المتكلم أنْ يكونَ مَا مضى من كلامِه اسمًا)) [٦٥] .

ومثال ما جاء بالواو المثال النحوي المشهور: لا تأكلْ السمكَ وتشرب اللبن، فحركة (تشرب) متوقفةٌ على قصد المتكلم، فإذا أراد المتكلم الاشراك بين الفعلين على العطف؛ لنهاه عن الجمع والتفرقة بينهما؛ لأنَّ الأخِر موافق للأول، إذ التقدير: لا تأكلْ السمكَ وتشربْ اللبنَ [٦٦] .

وإذا أراد المتكلم المخالفة، وعدم الاشراك والجمع بينهما نصب الثاني على إضمار (أنْ)، فينوي بالفعل الأول المصدر، وينصب الثاني على نيَّة (أنْ)؛ لتحصل المشاكلة، فالأول مصدر مقدر، والثاني مصدر مؤول، فيكون المعنى: لَا يكن مِنْك أكْلٌ للسمك وَأَن تشربَ اللَّبن، فبنصب الثاني يكون مُراد المتكلم النهي عن الأكل والشرب مجتمعين، لا منفردين، ولو فعل أحدهما من دون الأخَر لما كان مرتكباً للنهي، ولو رفع كانت الواو حرف استئناف على إضمار مبتدأ بعدها، والتقدير: لا تأكلْ السمكَ وأنتَ تشربُ اللبنَ [٦٧] .

وذهب الفراء إلى أنَّ الفعل المضارع المنصوب بعد هذه الحروف المراد بها الجواب يكون منصوباً بـعامل معنوي سمَّاه (الصرف) [٦٨]؛ لأنَّ ما بعدها هذه الحروف مخالف لما قبلهما، وجاء هذا في تفسيره، لقوله تعالى: **(وَلاَتَلْبسُواْ الحَقَّ بِالبَطِلِ وَتَكتُمُوا الحَقَّ وَاَنتُم تَعْلَمُونَ)**[٦٩]، فيجوز في الفعل (تكتموا) الجزم على الإشراك بين الفعلين، إذ التقدير: لا تلبسوا ولا تكتموا، ويجوز نصبه على الصرف [٧٠] .

وفي حديثه عن الفاء الواقعة جواباً لنفيٍ أو لطلبٍ لم ينكر الفراء قصد المتكلم، وما يترتب عليه من أثرٍ في تغيَّر حركة الفعل ، أو تغيَّر دلالة الأداة، وذلك في تفسيره للآية الشريفة من قوله تعالى: **(لاَيُقْضَى عَلَيهِم فَيَمُوتُواْ)**[٧١]، فيجوز في الفعل (يموتوا) الرفع على إضمار مبتدأ وتكون الفاء استئنافية، ويحوز فيه الرفع على نيَّة المتكلم جعل الفاء حرف عطف، وأشار إلى ذلك قائلاً : إذا ((نويت بالفاء أن يكون نسقًا عَلَى ما قبلها))[٧٢]، ويجوز فيه النصب على الجواب، وكله صواب؛ لأنَّ الفاء عطفت فعلاً على فعلٍ لا يُشاكله في معناه، ولا يدخل عليه ما دخل على الأول فاستحق النصب على الخلاف [٧٣]، والنصب على الخلاف مذهب الكوفيين [٧٤] .

ونقل السيرافي عن أبي عمر الجرمي أنَّ الفاء والواو وأو ناصبةٌ بنفسها لا على تقدير (أن)، ولا بالخلاف، ونسبَ أبو حيان وابن عقيل هذا المذهب للكسائي [٧٥].

وهذا المذهب فيه نظر[٧٦]؛ لأنَّ هذه الحروف لو كانت ناصبةً بنفسها لجاز دخول حرف العطف عليها، كما في واو القسم لَمّا لم تكن حرفَ عطف، جاز دخول حروف العطف عليها [٧٧].

وجميع ما ذُكر في الفاء، والواو ينطبق على (أو)، ومعناها الشك والإبهام، فإذا قصد المتكلم إثبات حصول أحد الفعلين دون الأخر، تبعه في الإعراب نحو: ليقمْ زيدٌ أو يذهبْ، أو يرفع على إضمار مبتدأ، وإذا قصد حصول امتداد الفعل الأول إلى الفعل الثاني نصبه، ويكون الفعل الأول على اليقين، والثاني على الشك فتحصل المخالفة، نحو: لأسيرنّ أو تغربَ الشمس، فالأول متحقق، والثاني مشكوك فيه [٧٨] .

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ مواضع الطلب لم تكن محطِ اتفاق بين النحويين، فاختلفوا في عددها، ونوعها، فلا يجوز عند البصريين نصب جواب الدعاء إلا إذا كان بلفظ الطلب، والكسائي والفراء، جوزا ذلك، نحو: غفر الله لك فيدخلَك الجنة، وغيرها من الأحكام [٧٩].

ويرى الدكتور خليل عمايرة أنَّ حركة الفعل المنصوب بعد هذه الحروف دليل على المعنى الذي يريده المتكلم، وعنصر من عناصر التحويل في جملة الأصل، وليست نتيجة لتسلط عامل مقدّر تقديره (أنْ) [٨٠] .

وخَلُصَ الباحث إلى أنَّه مهما اختلف النحويون في العامل بالفعل المضارع المنصوب بعد نفي أو طلب محضين، فإنَّهم راعوا في بناء القاعدة النحوية قصد المتكلم، وأنَّ جانب الإعراب مرتبطٌ بجانب المعنى والدلالة التي يريدها المتكلم[٨١] .

ويمكن حمل التحويل عند سيبويه على الصرف عند الفراء [٨٢]؛ لأنَّهما يلجآن في تعليلهما لنصب المضارع إلى العمليات الذهنية التي تبني المعنى، أيْ: إلى قصد المتكلم الجمع والإشراك بين الحكمين، أو قصده صرف الحكم الثاني عن الأول [٨٣]، فتغيَّر الحركة هي الفونيم الذي يقصده المتكلم؛ ليُعبِّر عن المعنى الجديد [٨٤] .

المسألة الخامسة: رفع جواب الشرط على نيَّة التقديم، أو إرادة الفاء:

أسلوب الشرط من الأساليب العربية المتمثل في أداة الشرط، وفعل الشرط، وجوابه، والجواب هو الركن الذي تحصل به الفائدة، ويتمُّ به الكلام، ومنه يفهم المتلقي ما يريده المتكلم، ويكون بالفعل أو بالفاء أو بإذا، وهذا الأسلوب يتكون من جملتين: فعل الشرط، وجوابه، ولا يتحقق الشرط إلاَّ بتحقق الجواب، نحو: إنْ تدرسْ تنجحْ [٨٥] .

فذهب سيبويه إلى أنَّ فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط، وجواب الشرط مجزوم بما قلبه، وأشار إلى ذلك قائلاً: ((واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله)) [٨٦]، فيحتمل أنَّ المراد بما قبله أداة الشرط وفعلها، ويحتمل أداة الشرط وحدها، والتحقيق في نصِّه يثبتُ أنَّ مراده بالنصِّ هو أنَّ أداة الشرط وفعلها قد عملا في جواب الشرط، ويؤيد هذا ما ذهب إليه في الجواب المجزوم بأسلوب الطلب، نحو: ائتني آتك، إذ قال: ((انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني، بإن تأتني)) [٨٧] .

وعلة اختياره لجزم جواب الشرط بالأداة وفعل الشرط؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما لا ينفصل عن صاحبه، ويقتضيان جواب الشرط معاً؛ لذا عملا فيه، ومثله عمل الابتداء والمبتدأ في الخبر [٨٨].

وذكر الزجاجي أنَّ مذهب الأخفش في عامل جزم الفعلين في أسلوب الشرط، أنَّ فعل الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بفعل الشرط وحده واختاره ابن مالك [٨٩].

ونقل الزجاجي عن المازني أنَّ علة جزم الفعلين في هذا الأسلوب هي أنَّ فعل الشرط وجوابه مبنيان؛ لوقوعهما بعد أداة الشرط، وهو موقع لا يصلح أن تقع فيه الأسماء، وبسبب ذلك بعُدَ شبههما منها، فرجعا إلى الأصل الذي يجب لهما، وهو البناء [٩٠] .

وذهب السيرافي إلى أنَّ أداة الشرط تعمل الجزم في الفعلين معاً، لأنَّها تقتضي الجواب مثل اقتضائها الشرط، وهو مذهب أكثر البصريين (٩١) .

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنَّ العامل في جواب الشرط هو (إنْ) بواسطة فعل الشرط (٩٢).

ويميل الباحث إلى أنَّ علة جزم الفعلين في أسلوب الشرط، هو الأداة وحدها، على الرغم من وهنه، لكنَّه أقلّ ضعفاً من بقية المذاهب.

وفعل الشرط لا يخلو من أن يكون مضارعاً أو ماضياً، وكذلك فعل الجواب، فإذا كان الجواب مضارعاً، وفعل الشرط مضارعاً، فالأصل فيه الجزم، ولا يجوز رفعه إلاَّ للضرورة، ومن ذلك قول جرير بن عبد الله البجلي (٩٣) :

يا أقرع بنَ حَابسٍ يا أَقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَع أَخُوكَ تُصْرَعُ

فذهب الخليل وسيبويه أنَّ الفعل المرفوع (تُصْرَعُ) على نيَّة التقديم على حرف الشرط وفعله، وهو دليل الجواب لا عينه(٩٤) .

وتبعهما على ذلك السيرافي، والفارسي، والجرجاني، وغيرهم، في كون الفعل المضارع المرفوع بعد فعل الشرط المجزوم لفظاً، هو على نيَّة التقديم خبراً لـ (إنَّ)، وهو من مواضع الاضطرار، ولا يجوز مثله في سَعَةِ الكلام؛ لأنَّ أداة الشرط عملت في لفظ فعل الشرط، فيحسن أن يكون الجواب مجزوماً، ولهذه النية أثرٌ في كون المقدم في النيَّةِ دليلُ الجواب لا عينُه، بمعنى: أنَّ الجواب محذوف (٩٥) .

وفي هذا قال الفارسي: و((قوله: (تصْرَعُ) ليس بجوابٍ للشّرط، لو كان جوابًا له لكان مُنْجزِمًا، وإنّما النّية فيه التّقديمُ، كأنّه قال: إنّك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعْ)) (٩٦).

واتفق المبرِّدُ مع الخليل وسيبويه على أنَّ رفع الفعل الضارع بعد فعل شرطٍ مضارع من الضرائر، واختلف معهما في أنَّ الفعل المرفوع هو الجواب لا دليله، وأنَّ نيَّة التقديم في مثل الشاهد لا تَصْلُحُ؛ لأنَّ الجواب في موضعه، فلا يجوز أن ينوى به غير ذلك الموضع، فرُفِعَ (تصرعُ)، على إرادة المتكلم الفاء في الجواب، وما بعدها يسدُّ مسدَّ جواب (إنْ)، والتقدير: إن يصرعْ أخوكَ فأنتَ تصرعُ، والمبرد موافق في ذلك مذهب الكوفيين (٩٧) .

وتَبِعَ ابنُ السَّرَّاجِ المبرِّدَ بعد أن بيَّنَ رأيَ سيبويه في الشاهد، ووصف بأنَّ نيَّة التقديم (القلب) فيه محالٌ؛ لأنَّ الجواب يكون بعد أداة الشرط وفعلها، فهو في محله، وقَطَعَ بأنَّه مرفوعٌ إرادة المتكلم الفاء، وأنه هو الجواب لا دليله، ولا يجوز فيه غيرُ ذلك (٩٨).

وإذا كان فعله ماضياً، فمذهب الخليل وسيبويه في رفع الفعل بعده على نيَّة التقديم، ولكنَّه ليس ضرورة؛ لأنَّه يجوز في سعة الكلام أن تقول: إن أتيتَني آتيك، أي: آتيك إن أتيتني (٩٩)، ومن ذلك ما قاله زُهَيْر بن أبي سلمى (١٠٠) :

وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

فرفع (يقولُ)، وهو مؤخر في نية التقديم، والمقدم في النيَّةِ دليلُ الجواب لا عينُه، إذ التقدير: يقول لا غائبُ مالي إنْ أتاه خليلٌ (١٠١) . وللمبرِّدُ في مثل هذا الموضع قولان، الأول: أنَّ نيَّة التقديم في مثل الشاهد، لا تصلُح؛ لأنَّ الجواب في موضعه، فلا يجوز أن ينوى به غير ذلك الموضع، فرُفِعَ (يقولُ)، على إرادة الفاء في الجواب، إذ قال: ((لَا يصلح عِنْدِي لِأَن الْجَواب فِي مَوْضِعه فَلَا يجب أَن يقدر لغيره ...، فَقَوله: (يَقُولُ) على إِرَادَة الْفَاء)) (١٠٢) .

والثاني: قَبِلَ تقدير التقديم والتأخير، ووصفه بأنَّه حسنٌ في الإعراب، بشرط أن يكون فعل الشرط ماضياً، وجوابه مضارعاً، وأشار إلى ذلك قائلاً: ((على التقديم والتأخير...، وهذا حَسَنٌ في الإعراب إذا كان الفعلُ الأولُ في المجازاة ماضياً)) (١٠٣).

وأمَّا ابن السراج فلم يرتضِ التقديم والتأخير، وتمسك بإرادة الفاء في الجواب، بقوله :((وأمَّا قولُهم: و(إنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ تقول) على القلب فهو محال وذلك كان الجواب حقه أن يكون بعد (إنْ) وفعلها الأول، وإنما يعني بالشيء موضعه إذا كان في غير موضعه)) (١٠٤) .

واختلف الجرجاني، وأبو البركات الأنباري مع سيبويه والمبرد –في أحد قوليه–وابن السراج، فيجوز فيه عندهما الجزم، والرفع، على أنَّه الجواب، لا على نيَّة التقديم، ولا على إرادة الفاء، فرفعه يكون على أنَّ أداة الشرط لم تعمل في الفعل لفظاً؛ لكونه ماضياً، فحمل الجواب عليه، وبقى على أول حاله، وهو الرفع، فلفظه مرفوع، ومعناه مجزوم (١٠٥) .

فيكون اختلافهما مع سيبويه من جهتين، الأولى: في التقدير على نيَّة التقديم، والثانية: أنَّ الفعل المذكور هو الجواب نفسه لا دليله، والاختلاف مع المبرد وابن السراج في تقدير إرادة الفاء، والاتفاق معهما على أنَّ الفعل المذكور هو عين الجواب.

والذي سهلَّ نيَّة التقديم في الفعل المرفوع ما بعد فعل الشرط، سواء كان ماضياً أم مضارعاً، هو حرف الشرط (إنْ)، لأنَّه لا يعمل فيه ما قبله؛ لكونه حرفاً لا محل له من الإعراب، ومثال مجيء أداة الشرط اسماً قول أبي ذؤيب الهذلي(١٠٦) :

فَقُلْتُ: تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّها مُطَبَّعةٌ مَنْ يَأتِها لا يضيرُها

فجوَّز الخليل وسيبويه رفع (يضيرها)، على نيَّة المتكلم تقديم الفعل على اسم الشرط وفعله، كأنَّه قال: لا يضيرها مَن يأتِها، والفاعل (لا يضيرها) تقديره: ضيرٌ، فأضمر الضَّيرَ، لدلالة الفعل عليه، وجوَّز سيبويه وجهاً آخرَ هو إضمار الفاء، وتقديره: مَنْ يَأتِها فهو لا يضيرُها، وما بعد الفاء سدَّ مسد الجواب (١٠٧).

واعترض المبرِّدُ، وابن السراج، على نيَّة التقديم، في الشاهد السابق، وأنَّها لا تصلح من وجهين، الأول: أنَّ الجواب في موضعه، والثاني: أنَّ تقديم الفعل يلزم في مثل: لا يضيرُها من يأتِها، أن تكون (مَنْ) معمولة للفعل الذي قبلها، وهذا لا يكون؛ لأنَّ الشرط لا يعمل فيه ما قبله، ولا يعمل هو في ما قبله، ولو جاءت على هذا، لخَرجَتْ (مَنْ) من الشرط إلى أن تكون موصولةً، وهذا يفضي إلى رفع ما بعدها لا جزمه، وخرَّجا ذلك على إرادة الفاء، فتكون الفاء وما بعدها في محل جزم جواباً للشرط (١٠٨) .

وجوَّزَ ابن مالك رفع الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط، وفعل الشرط مضارعاً في النثر، ولم يجعله من مواضع الاضطرار، واستشهد بقوله تعالى: **(أَينَمَا تَكُونُواْ يُدرِككُّمُ ٱلمَوتُ)**(١٠٩)، برفع (يدركُكم) (١١٠).

وما استشهد به ابن مالك، وأنَّه يجوز في سعة الكلام، فيه نظر؛ لأنَّه ضعيف في العربية أن تعمل الأداة في فعل الشرط، ولا تعمل في الجواب، والقياس يقتضي عملها في الجواب؛ لذا خرَّج ابن جني قراءة الرفع في الآية الشريفة على إرادة الفاء، والتقدير: فيدركُكُم الموت، وهذا بابه الشعر والضرورة (١١١) .

ويرى الشيخ خالد الأزهري أنَّ تخريج نيَّة التقديم، وإرادة الفاء، تخريجان ضعيفان؛ لأنَّ الأول يحتاج إلى جواب، ودعوى جعل المذكور دليله لا عينه خلاف الأصل؛ لإنَّ الغرض منه الجواب، والثاني: أنَّه لا يجوز إضمار الفاء مع غير القول إلاَّ ضرورة (١١٢).

ويميل الباحث أنَّ الرأي المقبول في جواز رفع الفعل المضارع الواقع جواباً، بعد فعل شرطٍ ماضٍ، أنَّه لا على نيَّةَ للتقديم، ولا على إرادةَ للفاء، وإنَّما رُفِعَ؛ لأنّ الشّرط غير معرب؛ وعدم ظهور تأثير أداة الشرط في فعلها، لذلك لم يظهر له أثرٌ في الجواب؛ لتقع المناسبة، ولأنَّ القاعدة النحوية تبيح الجزم، وهو الراجح، وتبيح الرفع، وهو المرجوح [١١٣]، وهي قاعدة وصفية تعكس الاتجاه المألوف في التخلص من وحدة الشكل الإعرابي إلى التعدد، غير أنَّ الإباحة في هذا الموضع مبعثها نظرية العامل [١١٤] .

وأمَّا إذا كان فعل الشرط وجوابه مضارعين لفظاً ومعنى وجب جزمهما، وعند وقوعه مرفوعاً، فيكون جواباً للشرط، ولا داعي للتأويل المرهق، وتقدير نيَّة التقديم، وأنَّ الجواب محذوف؛ لأنَّه قد يتغيَّر نظام جملة الشرط بتقديم الجواب على أداة الشرط، فتبقى دلالته على أسلوب الشرط، مع هذا التقديم، نحو قوله تعالى: **(فَذَكّر ان نَّفَعتِ الذِّكرَى)** [١١٥]، فتقدَّم الجواب (فذَّكرْ)، وليس بحاجةٍ إلى تقدير جواب محذوف لدلالة ما قبله عليه، فالنحويون البصريون يقدرون في كلِّ جملةٍ من هذا القبيل جواباً يدلُّ عليه ما قبل الأداة، كما في تقدير أنَّ (تصرعُ) على نيَّة التقديم؛ ذلك لمنع تقدم الجواب على أداة الشرط؛ لأنَّ الشرط له الصدارة، ولأنَ أداة الشرط لا يعمل ما قبلها فيها، ولا تعمل هي فيما قبلها، وما التزامهم بهذا إلاَّ تمسكاً بنظرية العامل، وإن قُبِل تقدير: نيَّة التقديم، فلا يُقبلُ حذف الشرط؛ لأنَّ معنى: إنَّك تصرعُ إنْ يصرعْ أخوك، دال على الشرط محتفظٌ به [١١٦].

وحقيقة القول في هذه المسألة أنَّها مقصورةٌ على الشعر، والفعل مرفوع للضرورة أو على لغةٍ ضعيفة، ولا داعي للتأويل المرهق، وفي هذا من التكلف الذي لا يطابق الواقع اللغوي، والاستعمال
العفوي المتحلل عن المظهر الإعرابي الموحد [١١٧] .

<u>المسألة السادسة: إرادة الجزاء، وعدمه بحسب قصد المتكلم:</u>

يظهر في أساليب العربية جوابات بالجملة الفعلية من الفعل المضارع المتعري عن حرف الجواب (الفاء)، وذلك في أساليب الطلب، ومنها: الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتمني، ويكون الفعل المضارع الواقع جواباً لأحدها مجزوماً أو مرفوعاً بحسب إرادة المتكلم وقصده [١١٨].

فبيَّنَ سيبويه أنَّ جزم الفعل المضارع في هذه الأساليب يكون على قصد المتكلم وإرادته معنى الجزاء، وجاء ذلك بقوله: و((انجزم هذا الجواب ...؛ لأنَّهم جعلوه معلَّقاً بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء)) [١١٩]، فقوله:(أرادوا الجزاء) يعني: أنَّ المتكلم إذا أراد الجواب وقصده جزم الفعل الواقع لأحد هذه الأساليب.

والجازم له عند الخليل وسيبويه، فيما نقله الأخير عن شيخه هو أنَّ لفظ الطلب ضُمِّنَ معنى هذه الأوائل كلَّها فيها معنى (إنْ)، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنَّه إذا قال: ائتني آتك، فإنَّ معنى كلامه: إنْ يَكُنْ منك إتيانٌ آتك)) [١٢٠]، وإليه ذهب ابن خروف وابن مالك [١٢١] .

ومذهب الفراء في جزم الفعل الواقع جواباً في فرض هذه المسألة يكون على إضمار اللام، وردَّ عليه الأخفش وغيره، بأنَّ إضمار اللام مختصٌ بالضرورة، ولا يجوز في سعة الكلام، وهو ضعيف قبيح، ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف[١٢٢] .وذهب السيرافي إلى أنَّ جزم الفعل المضارع في جواب الطلب يكون بهذه الأساليب؛ لأنَّها نابت مناب الشرط، فحذفت جملة الشرط، فعملت بالنيابة عنها، وتبعه الفارسي، وابن جني، وصححه ابن عصفور، فتكون جملةُ (ائتني) في مثل: ائتني آتِكَ، جازمةً؛ لنيابتها لا لأصالتها، وحتى لا يُسند الجزم إلى الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يعمل الجزم[١٢٣].

ومذهب أكثر المتأخرين أنَّ الجواب الطلب مجزوم بشرط مقدر دل عليه ما قبله، والذي جوَّز الإضمار دلالة أسلوب الطلب عليه، فقولك: ائتني اكرمْكَ، تقديره: ائْتِنِي إن تأتني أكرمك، واختاره أبو حيَّان [١٢٤] .

والمذهب الأخير هو ما يميل إليه الباحث؛ لأنَّ الإضمار أسهل من التضمين والنيابة؛ لعدم تغيِّره معنى الأصل بخلاف التضمين، والتضمين يكون لفائدة، وهذه الفائدة غير متحصلة في تضمين الطلب معنى الشرط، وأمَّا النيابة فنائب الشيء يكون بمعنى ما ناب عنه، والطلب ليس بمعنى الشرط [١٢٥].

وإذا لم يقصد المتكلم الجزاء رفع الفعل الواقع جواباً مع هذه الأساليب على ثلاثة أوجه: الأول: قصد الاستئناف، وإلى هذا أشار سيبويه على ما فسَّره في جواب الأمر، قائلاً: ((وتقول: ائتني آتك، فتجزم على ما وصفنا، وإنْ شِئتَ رفعتَ على أنْ لا تجعلَه معلقاً بالأوَّل، ولكنَّك تبتدئه وتجعل الأول مستغنياً عنه، كأنَّه يقول: ائتني أنا آتيك)) [١٢٦].

فجواز الأمرين مبعثه قصد المتكلم، والمعنى الذي يريده المتكلم هو المحدد للحركة الإعرابية من جزم، ومن رفع؛ فإذا رفع، فإنَّه لا يقصد الجزاء، وعلى عدم هذا القصد يترتب، تغيَّر الإعراب، وتغير المعنى، فالتغيَّر في الإعراب يكون من الجزم إلى الرفع، والتغيَّر في المعنى يكون من قصد السببية في الجزم إلى قصد الاستئناف في الرفع، وقد بيَّنَ سيبويه بياناً جلياً في أنَّ تغيَّر الإعراب، وتغيَّر المعنى إنَّما يكون بإرادة المتكلم، وقصده إذ قال:((وتقول: قُمْ يَدْعُوكَ؛ لأنَّكَ لم تُرِدْ أنْ تَجْعَلَهُ دعاءً بعد قيامه، ويكون القيامُ سَبَباً له، ولكنَّك أردت: قُمْ إنَّهُ يدْعُوكَ، وإن أردت ذلك المعنى جزمت)) [١٢٧].

الثاني: جواز جزم الفعل على الجواب، أو رفعه على أنَّه صفة، كما في قوله تعالى: **(فَهَب لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي)**[١٢٨]، فرفع (يرثُني) على قصد الصفة على معنى (وارِثاً)، والجزم على قصد الجواب لفعل الدعاء (هبْ) [١٢٩] .

الثالث: ما يحتمل الجزم إذا قصد المتكلم الجزاء، أو رفعه على أنَّه حال أو القطع على الاستئناف، ومن ذلك ما أنشَده سيبويه من قول الأخطل [١٣٠] :

كُرُّوا إِلَى حَرَّتَيْكم تَعْمُرونَهُما كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطانِها البَقَرُ

إذ رفع (تعمرونهما) إمّا على قصد الاستئناف وقَطْعه عمّا قبله، والتقدير: إنَّكم تعمرونهما، وإمّا على قصد الحال والتقدير: كُرُّوا عامرين، ويجوز جزمه إذا قصد الجواب [١٣١]. والمتتبع لأقوال النحويين في هذا الباب يجد أنهم لم يذهبوا بعيداً عن تفسير سيبويه من أنَّ جواز جزم الفعل أو رفعه إنَّما يكون عن إرادةٍ وقصد من المتكلم، وما ينتج من أثر يترتب على تغيَّر الحركة الإعرابية، فالجزم يعني تعلق الثاني بالأول وكونه سبباً في حصوله، والرفع يعني عدم التعلق بين الفعلين، وفي هذا قال ابن مالك: و((إذا خلا الجواب ...، من الفاء وقصد الجزاء جزم)) [١٣٢] .

وإذا لم يقصد الجزاء رفع الفعل على الاستئناف (القطع)، أو على الحال إن كان ما قبله ما يصلح مجيؤه منه (معرفة)، نحو: خَلِّ زيدًا يمزَحُ، أي: مازحًا، أو على الصفة إن كان ما قبله نكرة، نحو: ليت لي مالاً أُنفِقُ منه [١٣٣] .

فتعدد الرأي النحوي في هذه المسألة بين الجزم والرفع يرجع إلى أنَّ النحويين راعوا في بناء

القاعدة النحوية قصد المتكلم، ولاحظوا أنَّ جانب الإعراب مرتبطٌ بجانب الدلالة والمعنى الذي يريده المتكلم، وعليه يتعدد الإعراب ويتعدد المعنى بحسب تلك إرادة المتكلم وقصده.

وتغير الحركة الإعرابية بمثابة البديل المعنوي عمَّا يريد المتكلم من حديثه، فلكلٍّ منهما مقصد، ومعنى يختلف عن الآخر، ولم يخرج إيٌّ منهما عن المعنى المفضي إلى الفهم الصحيح المرتبط ارتباطاً واضحاً بطبيعة اللغة.

الخاتمة :

أهم النتائج التي خلُص إليها البحث:

١. ظهر مفهوم (النية) مبكراً في الدراسات النحوية إذ نجده عند الخليل في كتابه (الجمل في النحو)، وما نقل سيبويه عنه، ومن ثمّ تناوله النحويون من بعده.

٢. النيَّةُ، والقصد، والإرادة، وغيرها من المفاهيم، تدلُّ على شيءٍ واحد، إذ يجوز أن يأتي كل واحد منها للدلالة على الآخر.

٣. أنَّ تفسير النحويين وتخريجاتهم على وفق مفهوم النيَّة ليس بالأساس أن يكونَ منه قصد المتكلم فعلاً، وإنَّما قد يكون التفسيرُ بها لرأب الصدع بين القاعدة والاستعمال اللغوي.

٤. قصد المتكلم عنصر رئيس في عملية الاتصال اللغوي وإنتاج المنطوق، وركن مهم من أركان عملية الفهم والإفهام، وعليه بُنيَ نحو الكلام، ولغة الحديث.

٥. نيَّة المتكلم وقصده قرينة مساعدة من معايير التوجيه النحوي؛ لِما بين المعاني النحوية، والدلالات التركيبية من تلازم غير منفك.

٦. لا يعدُّ النحو العربي نحو علامات إعرابية، بل هو وليد الاستعمال، والتداول اللغوي، وليس عبارةً عن قوالبَ جاهزةٍ يضعها النحوي بعيداً عن مقاصد المتكلمين وأغراضهم، فتعدد العلامة الإعرابية في التركيب الواحد يعدُّ حقيقة لغوية واقعة في الاستعمال اللغوي؛ لأنَّه يعبِّرُ عن أكبر عدد ممكن من الأغراض بأقل عدد ممكن من الوحدات اللغوية؛ لبيان المعنى الذي يقصده المتكلم.

الهوامش:

١. ينظر: الكتاب: ١ / ٨١، ومعاني القرآن (الأخفش) :١ / ١٢٧، والمقتضب: ٢ / ٧٤.
٢. ينظر: الجمل في النحو(الخليل):٦٥، والكتاب: ٨١، معاني القرآن (الأخفش): ١ / ٣٦٩
٣. الكتاب: ١ / ٨١.
٤. ينظر: شرح الرضي على الكافية:٤٣٨/١، وارتشاف الضرب:٢١٧١/٤، وشرح شذور الذهب (ابن هشام): ٢٨٠. لم أجد رأي الكسائي فيما اطلعت عليه من كتبه.
٥. معاني القرآن: ٢ / ٢٥٥.
٦. ينظر: البصريات: ١ / ٢١٥.
٧. ينظر: المقتصد :١ / ٢٢٩ –٢٣٠، والإنصاف :٨٢/١ (م١٢)، والتبيين :٢٦٦ – ٢٦٧ (م٣٧).
٨. ينظر: التبيين: ٢٦٧ / وشرح المفصل: ١ / ٤٠٢.
٩. ينظر: الخصائص: ٢ / ٣٨١، وشرح المفصل: ٢ / ٢٢٣، ومغني اللبيب: ٦٤٦.
١٠. البسيط: ١ / ٦١٦.
١١. ينظر: الجملة العربية: تأليفها وأقسامها: ٧٨.
١٢. ينظر: الاتجاهات النحوية لدى القدماء: ٢٢٥.
١٣. ينظر: شرح شذور الذهب (ابن هشام): ٢٨٠، وشرح ابن عقيل :١٣١/٢.
١٤. شرح المفصل: ١ / ٤٠٢.

١٥. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١ / ٤٣٨، ومناهج البحث في اللغة: ١٩٣.
١٦. ينظر: في النحو العربي: نقد وتوجيه: ٥٤ – ٥٥.
١٧. ينظر: الكتاب :١/ ٨١، والمقتضب: ٢ / ٧٤، ودلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية (دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير): ٤٥، علي عبد الفتاح الشمري، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد –كلية التربية (ابن رشد)، ٢٠٠٦م.
١٨. ينظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي :١٢٠، وفي التحليل اللغوي :٢٥٢.
١٩. في التحليل اللغوي: ٢٥٤.
٢٠. ينظر: أراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث: ٣٣، في التحليل اللغوي: ٢٥٤.
٢١. ينظر: الكتاب: ١ / ٣٤.
٢٢. ينظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي:١٢٠–١٢١، وفي نحو اللغة وتراكيبها: ١٥٩ –١٦٠.
٢٣. ينظر: في التحليل اللغوي: ٥٤ – ٥٥.
٢٤. ينظر: الكتاب: ٣ / ١٣، والمقتضب: ٢ / ١٢، والمسائل المنثورة: ١٤٧.
٢٥. ينظر: الكتاب: ٣ / ١٢ –١٥، ومعاني القرآن (الأخفش):٢/٤٨٠، والمقتضب:١٢/٢.
٢٦. ينظر: شرح ديوانه: ٣٨.
٢٧. النساء: ٥٣، قرأ عبد الله بن مسعود (يؤتون) بالنصب، ينظر: الكشاف :٥٢٢/١.
٢٨. ينظر: اللباب :٣٦/٢، وشرح المفصل :٢٢٧/٤، والمساعد: ٣/ ٧٣.
٢٩. ينظر: شرح التسهيل:٢٢/٤، وارتشاف الضرب:١٦٥٤/٤، لم أجد رأيهما فيما اطلعت عليه من كتبهما.
٣٠. ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١ / ٣٧٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤ / ٤٤، والملخص: ١٣٨.
٣١. ينظر: المقرب: ١ / ٢٦٢، ورصف المباني: ٦٤ – ٦٥.
٣٢. ينظر: مغني اللبيب: ٣٢، وتوضيح المقاصد:١٢٣٩/٣، والمساعد: ٣ / ٧٤.
٣٣. الكتاب: ٣ / ١٤.
٣٤. ينظر: الكتاب: ٣ / ١٤، والأصول في النحو: ٢ / ١٤٨، والإغفال: ٢ / ٩٩، والتعليقة: ٢ / ١٣٣.
٣٥. ينظر: ارتشاف الضرب: ٤ / ١٦٥٢، وهمع الهوامع: ٢ / ٣٧٤ – ٣٧٥.
٣٦. ينظر: الكتاب: ٣ / ١٤.
٣٧. مذهب الفراء في كتابة (إذن) أنْ تكتب بالنون إذا كانت عاملة؛ لأنَّها قد قويت، وبالألف إذا كانت غير عاملة؛ لضعفها، ينظر: شرح الجمل (ابن عصفور): ٢ / ٢٧٩، ورصف المباني: ٦٨، ونقل الرضي وابن هشام عكس ذلك، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤ / ٤٥، ومغني اللبيب: ٣١.
٣٨. معاني القرآن: ١ / ٢٧٤.
٣٩. ينظر: الكتاب: ٣ / ١٤، والمقتضب: ٢ / ١١، والأصول في النحو: ٢ / ١٤٨.
٤٠. ينظر: شرح التسهيل: ٤ / ٢١، وارتشاف الضرب: ٤ / ١٦٥٤، وهمع الهوامع: ٢ / ٣٧٥، لم أجد رأيهما فيما أطلعت عليه من كتبهما.
٤١. ينظر: ارتشاف الضرب: ٤ / ١٦٥٤، والمدارس النحوية (شوقي ضيف): ٣٢٠ – ٣٢٣.
٤٢. ينظر: همع الهوامع: ٢ / ٣٧٥.
٤٣. ينظر: منهج البحث اللغوي (علي زوين): ٤٥.

٤٤. ينظر: ارتشاف الضرب: ٤ / ١٦٥٤.
٤٥. ينظر: المفصل: ٣٤٣، وشرح المفصل: ٥ / ١٢٧.
٤٦. ينظر: معاني النحو: ٣ / ٣٠١-٣٠٢.
٤٧. ينظر: الكتاب: ٣ / ١٥، والمقتضب: ٢ / ١١ – ١٢، ومعاني النحو: ٣ / ٣٠٢.
٤٨. ينظر: الكتاب: ٣ / ١٧، ومعاني القرآن (الأخفش): ١ / ١٢٧، والمقتضب: ٢ / ٣٧.
٤٩. ينظر: الإنصاف: ٢ / ٥٩٧ (م ٨٣)، وشرح المفصل ٢٣١/٤، ارتشاف الضرب: ٤ / ١٦٦٢. لم أجد رأيه فيما اطلعت عليه من كتبه.
٥٠. ينظر: الإنصاف: ٥٧٩/٢ (م٨٠)، ٢/ ٥٩٧ (م٨٣)، وشرح المفصل :٤ /٢٣١، وشرح التسهيل: ٤/ ٢٤. لم أجد رأي الفراء فيما اطلعت عليه من كتبه.
٥١. ينظر: شرح المفصل: ٤ / ٢٣١. لم أجد رأي ثعلب فيما اطلعت عليه من كتبه.
٥٢. ينظر: الانصاف: ٢ / ٦٠٠ – ٦٠١، وشرح المفصل:٤ /٢٣٢، وشرح التسهيل: ٤/ ٢٥.
٥٣. ينظر: الكتاب: ٣ / ١٧، ومعاني القرآن (الأخفش): ١ / ١٢٧، والمقتضب: ٢ / ٣٧.
٥٤. ينظر: الأصول في النحو: ٢ / ١٥١، والجمل في النحو (الزجاجي): ١٩١.
٥٥. ينظر: شرح الدروس في النحو: ٣٣٦، وتوجيه اللمع: ٢٤٧.
٥٦. ينظر: شرح المقدمة الكافية: ٣ / ٨٧٠، والمستوفي في النحو: ٢ / ٤٣، والبسيط: ٢ / ٩٠٣.
٥٧. شرح الرضي على الكافية: ٤ / ٥٧، ٥٩.
٥٨. ينظر: الإعراب والمدخل النحوي: ٣٢.
٥٩. ينظر: اجتهادات لغوية: ٧٢، العربية والوظائف النحوية: ١٢١.
٦٠. ينظر: دقائق البحث النحوي: ٢٥ –٢٦.
٦١. ينظر: الكتاب: ٣ / ٢٨، ٣٠، ٣١، ٤١، ومعاني القرآن (الأخفش): ١ / ٦٥-٦٦.
٦٢. الكتاب: ٣ / ٨٨.
٦٣. ينظر: معاني القرآن (الأخفش): ١ / ٦٦، والمقتضب: ٢ / ١٣، الأصول في النحو: ٢ / ١٨١.
٦٤. طه: ٦١.
٦٥. معاني القرآن: ٦٦/١.
٦٦. ينظر: المقتضب: ٢ / ٢٥، واللمع: ١٢٩ – ١٣٠.
٦٧. ينظر: التعليقة: ٢ / ١٦١، وشرح أبيات سيبويه (السيرافي): ٢ / ١٧٧، والإنصاف: ٢ / ٥٥٦.
٦٨. عرَّف الفراء الصرف بقوله: ((أن تأتي بالواو معطوفةً على كلامٍ في أوّله حادثة لا تستقيم إعادتُها على ما عُطِف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصَّرْفُ))، معاني القرآن: ١ / ٣٤.
٦٩. البقرة: ٤٢.
٧٠. ينظر: معاني القرآن: ١ / ٣٣.
٧١. فاطر: ٣٦.
٧٢. معاني القرآن: ٣ / ٢٢٦.

٧٣. ينظر: معاني القرآن: ١ / ٢٧، ٣٤ ،٢٢٩، ٢ /٧١، ١٨٨، ٣ / ٢٢٦.

٧٤. ينظر: الإنصاف: ٢ / ٥٥٥ (م٧٥)، ٢ / ٥٥٧ (م٧٦)، وشرح المفصل :٢٣٢/٤.

٧٥. ينظر: شرح السيرافي: ٣ /٢٢٨، ارتشاف الضرب: ٤ / ١٦٦٨، والمساعد: ٣ / ٨٣ . لم أجد رأي الكسائي فيما اطلعت عليه من كتبه.

٧٦. هناك مذهبان آخران، ينظر: ارتشاف الضرب: ٤ / ١٦٦٨، وهمع الهوامع: ٢ / ٣٩٦.

٧٧. ينظر: شرح السيرافي: ٣ / ٢٢٩، والتعليقة: ٢ / ١٥٩.

٧٨. ينظر: شرح التسهيل: ٤ / ٢٩، وشرح الرضي على الكافية: ٤ / ٧٥، وارتشاف الضرب :٤/ ١٦٧٠.

٧٩. ينظر: شرح التسهيل :٢٥/٤، وشرح الرضي على الكافية: ٤ / ٦٣، وشرح شذور الذهب (ابن هشام):٣٨٥.

٨٠. ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: ١٦٩.

٨١. ينظر: الجوابات في النحو: ٨٠، أ.م.د: سالم يعقوب يوسف، مجلة آداب البصرة، العدد (٥٥)، ٢٠٠١ م.

٨٢. ينظر: الكتاب: ٣ / ٢٨، ومعاني القرآن: ١ / ٣٣.

٨٣. ينظر: الصرف بين سيبويه والفراء: ٣، د. حسن حمزة، ود. سلام بزي حمزة، جامعة لوميير / ليون٢، مركز البحث في المصطلح والترجمة C.R.T.T، د. ت.

٨٤. ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: ١٦٨.

٨٥. ينظر: الكتاب: ٣ /٦٢ –٦٣، والمقتضب :٤٦/٢، ٧١، والأصول في النحو: ٢ / ١٩١.

٨٦. الكتاب: ٣ / ٦٢.

٨٧. الكتاب: ٣ / ٩٣.

٨٨. ينظر: المقتصد: ٢ / ١٠٩٥، والإنصاف: ٢ / ٦٠٨ (م٨٤).

٨٩. ينظر: مجالس العلماء: ٦٧، وشرح التسهيل: ٤/ ٨٠، ولم أجد رأي الأخفش فيما اطلعت عليه من كتبه.

٩٠. ينظر: مجالس العلماء: ٦٧.

٩١. ينظر: شرح السيرافي: ٣ / ٢٦٣، والإنصاف :٦٠٢/٢.

٩٢. ينظر: الإنصاف: ٢ / ٦٠٨.

٩٣. ينظر: الكتاب :٦٧/٣، وقيل: لعمرو بن خثارم العجلى، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ٥٢/١١.

٩٤. ينظر: الجمل في النحو (الخليل) :٢١٨، والكتاب :٦٦/٣–٦٧.

٩٥. ينظر: التعليقة :١٨٠/٢، والمقتصد :١١٠٣/٢، والانصاف :٦٢٥/٢(م٨٧).

٩٦. التعليقة: ٢ / ١٨٠.

٩٧. ينظر:المقتضب:٦٨/٢–٦٩، والكامل في اللغة والأدب:١١٢/١،والإنصاف (هامش ٤٠٢): ٦٢٦/٢–٦٢٥.

٩٨. ينظر: الأصول في النحو: ٢ / ١٩٤ – ١٩٥.

٩٩. ينظر: الجمل في النحو(الخليل): ٢٢١، والكتاب: ٣ /٦٦.

١٠٠. ينظر: ديوانه: ١١٥.

١٠١. ينظر: الجمل في النحو (الخليل): ٢٢١، والكتاب: ٣ /٦٧.

١٠٢. المقتضب:٦٩/٢–٧٠.

١٠٣. الكامل في اللغة والأدب :١١٢/١.

١٠٤. الأصول في النحو:٢/١٩٤.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

أولاً: الكتب المطبوعة:

- الاتجاهات النحوية لدى القدماء: دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، الدكتورة حليمة أحمد عمايرة، دار وائل، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- اجتهادات لغوية، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- أراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، الدكتور خليل أحمد عمايرة، دار البشير، عمان، ١٩٨٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ –١٩٩٨م.
- الإعراب والمدخل النحوي لتحليل النصوص، الدكتور ممدوح عبد الرحمن الرمالي، د. م، ٢٠٠٣م.
- الإغفال (المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج)، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الله بن عمر حاج إبراهيم، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، د. ت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، ومعه كتاب (الانتصاف من الانصاف)، لأبي البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ –١٩٦١م.
- بحوث في الاستشراق واللغة، الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الأشبيلي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ –١٩٨٦م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العُكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ .
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي الفارسيّ، تحقيق وتعليق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ –١٩٩٠م.
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت ٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ –٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ –٢٠٠٨م.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م.

- الجمل في النحو، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م.
- الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان – الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان ابن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الخامسة، ٢٠١٠م.
- دقائق البحث النحوي، الدكتور عادل فتحي رياض، دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ –٢٠١٠م.
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق وشرح: الدكتور أنطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
- ديوان الأخطل، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ –١٩٩٤م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠ هـ –١٩٨٠م.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة –مصر، ١٣٩٤ هـ –١٩٧٤ م.
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ –١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.
- شرح الدروس في النحو، لأبي محمد سعيد بن مبارك بن الدهان (ت ٥٦٩هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور إبراهيم محمد أحمد الإدكاوي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ –١٩٩١م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: الدكتور يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي –ليبيا، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ومركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ،١٤٠٢هـ –١٩٨٢م.
- شرح المفصل، لأبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ –٢٠٠١ م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: الدكتور جمال عبد العاطي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ –١٩٩٧م.

- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ –١٩٩٨م.
- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، ضبط وتصحيح: عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة الرحمانية، مصر، ١٣٤٧هـ –١٩٢٧م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى ،١٩٨٤م.
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٩هـ –٢٠٠٨م.
- العربية والوظائف النحوية: دراسة في اتساع النظام والأساليب، الدكتور ممدوح عبد الرحمن الرمالي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م.
- في التحليل اللغوي: منهج وصفي تحليلي، الدكتور خليل أحمد عمايرة، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م.
- في النحو العربي: نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ –١٩٨٦م.
- في نحو اللغة وتراكيبها: منهج وتطبيق، الدكتور خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة، جدة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م.
- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م .
- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ –١٩٨٨ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى،١٤١٨هـ –١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تحقيق: الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ –١٩٩٥م.
- اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.
- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين النيسابوريّ (ت٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق ،١٩٨١م.
- مجالس العلماء، الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرون، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ–١٩٩٤م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٦٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد كامل بركات، إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م.
- المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، الدكتور خليل أحمد عمايرة، دار وائل، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- المسائل البصريات، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة –مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م.
- المسائل المنثورة، لأبي الفارسيّ، تحقيق وتعليق: الدكتور شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، ٢٠٠٣م.
- المستوفي في النحو، لأبي سعد علي بن مسعود الفرخان (ت ٦٥٦هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م.
- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى،١٤١١ هـ –١٩٩٠م.
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ١٩٥٥م.
- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ –٢٠٠٣م.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ –١٩٩٦م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق: الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر مرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العباس المبرِّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤ م.
- المقرب، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، والدكتور عبد الله الجبوري، د. م، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ –١٩٧٢م.
- الملخص، لابن أبي الربيع الأشبيلي، تحقيق: الدكتور علي بن سلطان الحكمي، د.م، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- مناهج البحث في اللغة، الدكتور تمام حسان، دار الكتب، القاهرة، ١٩٨٩م.
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، الدكتور علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

- النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة الثامنة، ١٩٨٦م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ١٩٨٥م.

ثانياً : الأطاريح الجامعية :

- دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، علي عبد الفتاح الشمري، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد –كلية التربية (ابن رشد)، ١٤٢٧هـ –٢٠٠٦م.
- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي (ت ٦٠٩ هـ)، تحقيق ودراسة: سلوى محمد عمر عرب، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٨هـ.

ثالثاً : البحوث والمجلات :

- الجوابات في النحو، أ.م. د: سالم يعقوب يوسف السلمي، مجلة آداب البصرة، العدد (٥٥)٢٠٠١م.
- الصرف بين سيبويه والفراء، الدكتور حسن حمزة، والدكتور سلام بزي حمزة، جامعة لوميير / ليون٢، مركز البحث في المصطلح والترجمة C.R.T.T، د. ت.